الشائعات حول البرلمان

أكثرت الجرائد والمجلات المعادية للوفد من الحديث عن مجلس النواب ومصيره، بل عن البرلمان كله، وأنا فى دخيلة نفسى أحس بأنه تضليل وبلبلة للأفكار، وأنها شائعات لا أساس لها، وأستطيع أن أؤكد من تلقاء نفسى أنَّ شيئًا من هذه الأراجيف لم يدر بخاطر رفعة رئيس الوزراء المشغول بما هو أهم وأخطر، والذى كان واجبًا أن نتركه يسير فى طريقه عسى أن يوفقه الله فيما أخذ نفسه به نحو بلاده.

ولقد كنا نتمنى أن تتوفر أقلام الكتاب على خدمة الأهداف القومية والدفاع عن حقوق البلاد، فننصرف جميعًا إلى هذه الناحية ولكن لا حيلة لنا أمام هذا الإسراف فى تهديد البرلمان..

وإننى لأود أن أكرر لأولئك الكتاب القول كشيخ وفدى بأنَّ الوفديين جميعًا لا يرهبهم ولا يثنيهم شىء من هذا الذى يرددونه، فلا حل مجلس النواب ولا الاعتداء على مجلس الشيوخ ولا تعطيل الدستور ولا القبض على الوفديين جميعًا ولا تلفيق التهم لهم ولا وضعهم فى السجون ولا تعليقهم على المشانق برادهم عن السعى لتحقيق الأهداف الوطنية التى انعقد عليها إجماع البلاد والوقوف فى ذلك أمام المستعمر وجهًا لوجه مستعدين للبذل والتضحية مهما غلت لو اقتضى الأمر ذلك أو استلزمه.

وأولئك الكتاب لا يقصدون بما يكررون كتابته إلا تعويد الناس على سماعه حتى إذا وقع كان وقعه هينًا لينًا، تلك هى الحكمة من تكرار ذلك الحديث السخيف.

ولا أستطيع أن أتصور أنَّ شيئًا مما يتحدثون عنه يدور برأس رفعة رئيس الوزراء، لأنَّ وقت البحث فيه لم يحن، ورئيس الوزراء رجل دستورى يعرف

الحدود الدستورية حق المعرفة، وهو قد أجاب بالفعل عن هذا الشأن فى أول جلسة عقدها البرلمان فى 28 يناير الماضى.

إنَّ لرئيس الوزراء الحق فى أن يلجأ إلى الملك لحل مجلس النواب إذا اختلف معه فى شأن يمس السياسة العامة التى رسمها رئيس الوزراء لنفسه، أما الأعمال العادية للبرلمان فلا تدخل فى هذا النطاق، فهى أعمال بطبيعتها تقتضى النقاش واختلاف الآراء وتباين وجهات النظر والرأى الأخير للأغلبية دائمًا.

أما ما يمس سياسة الوزارة وبرنامجها الأساسى، فهذا شأن آخر لرئيس الوزراء فيه حقوق حددها الدستور.

ولعلِّى أجعل المسألة أكثر وضوحًا، فأفترض أن حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا سار فى شأن السعى لتحقيق الأهداف الوطنية إلى نهاية الشوط، فهو إما أن ينجح كما نتمنى له مخلصين وهو إما أن يقطع الحبل بسبب تعنت الطرف الآخر، ونرجو ألا يكون ذلك، وفى هاتين الحالتين لن يكون هناك بينه وبين الوفديين خلاف، إنما يفترض الخلاف فى حالة واحدة وهو أن ينتهى لشىء يراه مقبولًا ولا يرضاه الوفديون وفى هذه الحالة يشعر بأنَّ البرلمان لن يوافقه وفى هذه الحلاة يكون من حقه أن يحتكم إلى الشعب ويطلب استعمال حقه الدستورى، والشعب حر فى أن يؤيد وجهة نظره أو يرفضها.

والانتخابات لو جرت فى عهده فستكون حرة - مائة فى المائة كما يقولون - فهو رجل نزيه شريف لا يقبل على نفسه أن تمثل فى مصر مأساة 1938 التى مثلها السعديون، والدستوريون.

فلييأس خصوم الوفد من أن يصلوا إلى برلمان مزيفٍ على يدى «على ماهر»، فهو ليس بالرجل الذى يطبخ هذه الطبخة القذرة.

فلم يبق إلا أن تسوق المقادير خصوم الوفد إلى الحكم - وهذا بعيد جدًا - على أنه لو فرض ووقع وزيفوا الانتخابات وجاءوا ببرلمان يسايرهم فستعود الأمة إلى

مكافحتهم ومكافحة برلمانهم، وستظفر بهم جميعًا فى النهاية.

ولعلَّ الظروف العالمية والظروف التى أصبحت فيها إنجلترا بالذات خصوصًا بعد أن رأت تصميم مصر تجعل هذا الفرض مستحيلًا، فلم يعد العالم يطيق هذا العبث ولا بد للإنجليز من أن يفضوا هذا الخلاف مع مصر، وإلا فإنهم لن يضروا غير أنفسهم إذا تحرجت الأحوال العالمية.

أما الحديث عن مجلس الشيوخ والمساس به فحديث خرافة لأنَّ أنشودة تصحيح الأوضاع قد انتهى عهدها وزال زمانها بانقضاء يوم 8 مايو سنة 1951، وهو آخر تاريخ لتلك المراسيم التى صدرت باطلة فى سنة 1941 وصححتها الوزارة الوفدية فى سنة 1942 ثم أعادتها للحياة أحزاب الأقلية فى أواخر سنة 1944 وقضى عليها الوفد القضاء الأخير فى سنة 1950.

انتهت هذه المشكلة لأنَّ نفس موضوعها قد انتهى، وتم التجديد النصفى فى مجلس الشيوخ فى مايو سنة 1951 فى حدود دستورية سليمة، فالحديث فى هذا الشأن حديث خرافة لا يستحق ردًا ولا عناية.

أما إن كان خصوم الوفد يريدون عبثًا بالدستور ولهوًا بالحياة النيابية يوم يقبضون على زمام الحكم إن صحت الأحلام فليثقوا بأنَّ كل عبث إلى زوال.

فإن كان يراد بالحديث عن البرلمان ومصيره التهديد، فلن يرهب التهديد أحدًا، وإن كان الغرض التحريض فأشك كل الشك فى أنَّ رفعة رئيس الوزراء يساير خصوم الوفد بل أجزم بأنه لن يخرج فى تصرفاته عن حدود الدستور.

فليترك خصوم الوفد هذا الموضوع وليتحدثوا فى شأن آخر.

ليكتبوا لوجه الله والوطن كلمة واحدة يؤيدون بها وطنهم فى هذه الظروف الدقيقة ويقوون بها ظهر رئيس الوزراء بدلًا من أن يشتتوا ذهنه ويعكروا صفوه.

اللهم إنك وحدك القادر، ولا يقدر أحد سواك على هداية أولئك المواطنين الذين ضلوا سواء السبيل.